

بناء النظم الوطنية:

إنَّ تعزيز نُظُم (وشبكات) الحماية الوطنية والخدمات التي تُقدِّمها الحكومات والمجتمع المدني لمنع حدوث قضايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وقضايا حماية الطفل أمران مهمَّان للغاية من أجل تقوية مستوى جودة واستدامة حماية اللاجئين في المنطقة.

فقد نظَّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع الحكومة الأردنية، مؤتمرًا إقليميًا لمدة يومين بشأن تقوية نظم الحماية الوطنية، مع التركيز على قضية العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وقضية حماية الطفل. وقد جمع المؤتمر بين ممثلين عن الحكومات، ومُمثلي المنظمات الدولية، والأكاديميين، وممثلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية (الأهلية) والدولية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد هَدَفَ المؤتمر إلى تحديد سُبُل تقوية النظم (والشبكات) الوطنية من أجل حماية النساء والفتيات والرجال اللاجئين واللاجئات من العنف، والاستغلال والإساءة، ومنها العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومختلف أشكال العنف المنزلي، وانفصال الأطفال؛ وذلك من خلال عمليات تنفيذ مبادئ النهج المركز على الناجين (المقاربة المتمركزة حول الناجين) من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتنفيذ مبدأ مصالح الطفل الفضلى.

وقد صُمِّتَت التوصيات الرئيسة التي خرج بها المؤتمر ما يلي: تقوية الترابط بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية بشأن مصلحة الطفل الفضلى والنهج المركز على الناجين، ومنها التوجيه بشأن تفسير مبدأ مصلحة الطفل الفضلى في القانون المحلي، وضمان الدعم الفني والمالي المُستدام من المجتمع الدولي للجهات الوطنية الفاعلة في مجال الحماية من أجل تعزيز جودة نظم وشبكات الحماية الوطنية وإمكانية الحصول عليها، والاستثمار في الخدمات الجيدة، والمتعددة القطاعات التي تقدمها الحكومات والمجتمع المدني للناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف المُمارَس بحق الأطفال، أو التي تقدمها في مجال انفصال الأطفال، والتي يستطيع اللاجئين الحصول عليها، والتي تكون ملائمة لحاجات اللاجئين وقدراتهم.



لاجئون وصلوا حديثاً إلى مدينة صور، لبنان. أندرو مكويل / المفوضية السامية للأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين

ملخص الاستجابة القطاعية:

عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدات بحلول نهاية عام 2016 هو 6,435,500 شخص
عدد الذين تمَّت مساعدتهم في عام 2016 هو 4,632,070 شخصاً



اللاجئون السوريون في المنطقة:

العدد المتوقع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,687,700 لاجئ
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو 4,567,100 لاجئ.



الوضع الزاھن للتَّمويل الكلي لخطة 3RP

المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.55) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمَّ استلامه في عام 2016 هو 93 مليون دولار أمريكي



مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير 2016*:

■ الإستجابة المخطط لها بحلول نهاية 2016 ■ التقدم المحرز



تحديث قيود 89% من اللاجئين السوريين (فوق سنِّ السابعة)، وهذا يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - نظام «إيريس» IRIS
انتهاء 3,910 لاجئين سوريين من تقديم طلبات للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين أو لأسباب إنسانية.

تلقَّى 1,489 فتاةً وفتًى دعماً مُخصَّصاً بحماية الطفل.

تُشارك 56,219 فتاةً وفتًى في برامج منظَّمة ومستدامة لحماية الطفل، أو للدَّعم النفسي والاجتماعي للطفل.

تلقَّى 13,099 امرأةً وفتاةً وفتًى ورجلاً، من الناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي "SGBV"، أو من المُعرَّضين لهذا الخطر، خدمات مُتعددة القطاعات.

تعريف 4,448 امرأةً وفتاةً وفتًى ورجلاً بوجود فرص للتمكين، وإتاحتها لهم وجعلهم ينتفعون منها.

الوصول إلى 75,330 فرداً من خلال حملات الحشد المجتمعي، أو حملات التوعية، أو الحملات المعلوماتية.

تدريب 894 شخصاً في مجالات حماية الطفل والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تُعكَّن لوحات متابعة الحالة الإنسانية هذه الإنجازات التي حققها أكثر من 200 شريك، ومنهم الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشاركة في خطة "3RP" في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وقد تُعزَّز مستوى التقدم المرحلي والأهداف بما يتوافق مع التعديلات التي يتم إدخالها على البيانات، علماً أن جميع البيانات المذكورة في لوحة المتابعة هذه تعبر عن الوضع الراهن كما كان عليه في 31 كانون الثاني / يناير 2016.

* لم يتم استلام بيانات التقدم المحرز في هذا القطاع الخاصة بمصر وتركيا لشهر كانون الثاني / يناير 2016.

التَّشَارِكُ فِي الْإِجْرَاءَاتِ وَالنُّظُم الرَّيَادِيَّةِ التَّجْرِبِيَّةِ دَعماً لِمُسَاعَدَةِ الْلاجِئِينَ

أبرزُ التَّطَوُّراتِ الْإِقْلَامِيَّةِ:

ففي الأردن، أجزَت المفوضيَّة السَّاميةُ للأمم المُتَّحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مؤخراً، مسحاً للسكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية، تمَّ خلاله إجراء مُقابلات لما مجموعه 13,000 فرداً. وابتداءً من 17 كانون الثاني / يناير 2017، تمَّ إصدار 271,345 بطاقة خدمة صادرة عن وزير الداخلية الأردنية للسوريين المسجلين لدى المفوضية. وأُعِدَّت 144,682 وثيقة هوية إلى أصحابها اللاجئين السوريين. وسوف تُوزَّع الطَّبعة الجديدة لإجراءات العمل الموحَّدة المعنية بالعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في المواقع الميدانية كافة باللغتين العربية والإنجليزية.

لقد بدأ قطاع الحماية في لبنان بتنفيذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية (LCRP) عام 2016، مع التركيز على المجالات التالية ذات الأولوية؛ وهي: إمكانية الوصول إلى العدالة، وتوثيق الحالة المدنية، ومنها جلسات رفع مُستوى التوعية، وخدمات المشورة والمساعدة القانونية الفردية. وخلال شهر كانون الثاني / يناير، حصل 422 مواطناً سورياً، بصورة فردية، على المشورة (الاستشارة) اللازمة في مجال إجراءات الإقامة، و 1,053 سورياً آخرين في مجال تسجيل المواليد. وقد شارك أكثر من 5,000 امرأة وفتاة وفتًى من الناجين، أو من المُعرَّضين لخطر العنف في نشاطات الدعم النفسي الاجتماعي التي صمَّمتها وترأستها النساء والفتيات، ومنها الحزف اليدوية، والطَّهي، والتَّجميل، والدراما (المسرحيات)، مما وفرَّ الفرص للعاملين في المجال الاجتماعي لإشراكهم في مسائل حقوق النساء، ودعم الأقران بعضهم بعضاً في المجال النفسي الاجتماعي.

وفي العراق، سجَّلت المفوضية السامية 1,896 طلباً لجوء جديد. وركَّزت نشاطات إعادة التَّوطين، بصورة كبيرة، على تُعرَّف (تحديد) الحالات وعلى التَّقييم القبلي. وتمَّت إحالة 25 حالة ممَّا مجموعه 107 أشخاص لأجل تقديم طلباتهم لإعادة التَّوطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و19 حالة من 76 شخصاً لأجل تقديم طلباتهم لإعادة التَّوطين في الولايات المُتَّحدة الأمريكية والمملكة المُتَّحدة. وقُبِّلَت 31 حالة ممَّا مجموعه 124 شخصاً لإعادة التَّوطين في المملكة المتحدة والسويد، وغادرَ منهم 24 شخصاً. كما تمَّت تجربة الأداة الجديدة لمراقبة مسائل الحماية، وآلية الإحالة في نظام معلومات مُساعدة اللاجئين كمشروع تجريبي ريادي في إربيل.

تحليل الحاجات:

يجب أن يحصلَ السوريون الذين يهربون من العنف على سُبُل السلامة (الأمان). ومن الضروري أن تُوفَّر البلدان المَلجأ الذي يعد به القانون الدولي. فالأطفال يُمثِّلون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية مُخصَّصة، وحوالي 10,400 طفل هم «أطفال غير مصحوبين أو أطفال مُنفصلون»، وأكثر من 52 في المئة هم من الأطفال في سنِّ المدرسة، ولم ينتظموا على مقاعد الدراسة فيها. وتُشتمَل المخاطر الرئيسة، التي يُواجِها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتَّزويج (الزواج) المُبكر، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذ تُضغُّ مُبادرة «لا لضحايا أيِّ جيل» ضمن خطة "3RP" مسألة الحماية على سُلَّم الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، فإنَّ الحاجةَ تقتضي الاستثمار في مجالات الدَّعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحدوث الزواج المُبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافُر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُضراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصة بالحماية. وتُسعى الشراكات مع المُجتمع المدني والحكومات المُضيفة إلى تحسين إمكانية الحصول على تسجيل واقعات زواج، وهو تدبير يزيِّد من مستوى حماية النساء. وتقتضي الحاجة تكوين شراكات مع المُستشفيات لتأكَّد من قدرة النساء اللاجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة لأجل تسجيل المولود الجديد (المولود حديث الولادة). كذلك تقتضي الحاجة أيضاً إلى توفير فرص إضافية لإعادة التَّوطين، وإلى الأشكال الأخرى من سُبُل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التَّأثيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسة)، ودمج نَقْل العمال.